المعهد العربي لإنماء المدن

مؤتمـــر

المشروعات الصغيرة والأسر المنتجة كرافد للتنمية
دور البلديات والقطاعين العام والخاص والمجتمع المدني في إنجاحها.

محور البحث

دور البلديات والحكومات المحلية في إنجاح المشروعات الصغيرة وتشجيع الأسر المنتجة وذلك بتهيئة البنية الأساسية وأراضي المشاريع لإقامة أماكن عرض ثابتة.

عنوان البحث

دور التخطيط العمراني في استغلال الموقع وتوظيفه كمورد في إقامة المشروعات الصغيرة والقضاء على ظاهرة الباعة الجائلين.

الباحث/ عماد عثمان مصطفى محمد
المدرس المساعد بقسم التخطيط العمراني – كلية الهندسة – جامعة الأزهر.
E-mail: omda_osman٢٠٠٧@yahoo.com
Mobile: ٠١٢٨٦١٢٩٠٩٥

دور التخطيط العمراني في استغلال الموقع وتوظيفه كمورد في إقامة المشروعات الصغيرة ومقاومة ظاهرة الباعة الجائلين.

ملخص البحث

الموارد بمختلف أنواعها سواء مالية متمثلة في رؤوس الأموال أو بشرية متمثلة في العمالة الماهرة أو طبيعية متمثلة في الخامات والثروات الطبيعية عادة ما تكون هي العوامل الأساسية والرئيسية في قيام المشروعات الإقتصادية وتختلف الأهمية النسبية لكل مورد من هذه الموارد من مشروع لآخر طبقاً لحجم المشروع ونوعة.

ولكن بالنسبة للمشروعات الصغيرة وخاصة المتناهية الصغر وبصفة خاصة المشروعات غير الإنتاجية، كالتجارية والخدمية (مثل محلات وأكشاك بيع الكتب - خدمات الكمبيوتر والطباعة والنسخ - أكشاك تقديم المأكولات السريعة والمشروبات – الكافيتريات – أكشاك بيع الجرائد والمجلات ....إلخ) قد تكون هذه العوامل محدودة التأثير بالنسبة لعامل آخر وهو عامل الموقع المكاني أو بمعنى آخر القرب من الأنشطة والإستعمالات التي تقوم بخدمتها أو بتلبية احتياجات مرتاديها كالجامعات والمدارس والمصالح والهيئات الحكومية والحدائق والمتنزهات والميادين والطرق. وذلك نظراً لأن هذه المشروعات تتميز بإنخفاض رأس المال وانخفاض درجة التقنية المطلوبة وإمكانية اعتمادها على أي عدد من الأيدي العاملة ، ولكن الشئ الأساسي فيها هو الموقع الذي يتوفر فيه العدد المناسب من الجمهور الذي يوفر بدوره الحجم الأمثل من الطلب.

ونظراً لأنها تتميز بالإضافة للعناصر السابقة بسرعة تحقيق الربح وقلة المخاطر ومرونة حجم المشروع فهي من أنسب المشروعات الإقتصادية في ظل الركود الإقتصادي القائم وزيادة معدلات التضخم وقلة فرص العمل وكثرة الأيدي العاملة وزيادة معدلات البطالة التي تعاني منها العديد من الدول العربية.

ومن ناحية أخرى فإن توفير الخدمة أو السلعة في الزمان والمكان المناسبين لمرتادي منطقة معينة أو نشاط أو استعمال معين يؤدي إلى تلافي ظاهرة من أسوأ الظواهر وأكثرها تعقيداً في المناطق الحضرية ألا وهي ظاهرة الباعة الجائلين والتي عادة ما تظهر كنتيجة لعدم توفر سلعة أو خدمة بشكل مخطط فيقوم الباعة بتوفيرها بشكل عشوائي وتتحول خلال مراحل نمو المجتمع من إستثناء إلى ظاهرة مجتمعية.

ومن هنا يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وإبراز مدى مساهمتها في الاقتصاديات المحلية للمناطق، بالإضافة الى إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبة هذه المشروعات في توفير فرص العمل وبالتالي تقليص معدلات البطالة و من ثم الحد من الجريمة. بالإضافة إلى إبراز دور الموقع المكاني وأهميتة كمورد رئيسي للعديد من المشروعات الصغيرة لا يقل أهمية عن الموارد المالية والبشرية.

ومن ثم يتوصل البحث إلى طرح مجموعة من الأفكار المبتكرة للإستغلال الأمثل للموقع المكاني في توفير مجموعة من المشروعات الصغيرة التي توفر مجموعة من فرص العمل وتحول دون ظهور الباعة الجائلين.

مقدمة.

في ظل اقتصاديات راكدة ومعدلات بطالة متزايدة وأيدي عاملة معطلة ومتوسطات دخل منخفضة واحتياجات متزايدة وأسعار مرتفعة، تبرز أهمية المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر في توفير فرص عمل للعاطلين وزيادة الدخل بالنسبة للأفراد ذوي الدخول المنخفضة، ولكن إن لم تنظم هذه المشروعات وتوضع لها الضوابط والقواعد التنظيمية وطبقاً للأساليب التخطيطية السليمة، ستتحول الميادين والطرق ومحطات النقل العام إلى عشوائيات ذات مظهر متخلف كما هو الحال في العديد من المدن العربية، وبالتالي يبرز دور البحث في محاولة إيجاد حلول تخطيطية مبتكرة عن طريق إبراز دور الموقع المكاني وأهميتة كمورد رئيسي للعديد من المشروعات الصغيرة لا يقل أهمية عن الموارد المالية والبشرية.

I. إشكالية البحث.

الميادين ومحاور الطرق ومحطات النقل العام والمناطق الترفيهية والحدائق والمتنزهات وغيرها من أماكن تجمع الجمهور هي المجال الرحب والمحط الرئيسي لأنظار العديد من المشروعات الصغيرة مثل أكشاك بيع السلع الغذائية والمياه الغازية والمشروبات والمكتبات ومحلات بيع الجرائد والمجلات و الاكسسوارات والتحف والهدايا....إلخ.

حيث أن توفر الموقع الجيد والإقبال الوفير بالإضافة الى سهولة الوصول تعتبر إمكانات هائلة لتوطين العديد من المشروعات الصغيرة في هذه الأماكن، ولكن إفساح المجال لهذه المشروعات تنمو في هذه المناطق دون تخطيط مسبق ودون ضوابط واشتراطات وقواعد محددة يجعل هذه المشروعات تنمو بشكل عشوائي متعدية على وظيفة المكان الرئيسية مسببة ازدحام المرور وتآكل الأرصفة وتكدس البائعين والجمهور على حد سواء ومشوهة للمظهر الحضاري وقد ينتهي بها المطاف الى ما يعرف بظاهرة الباعة الجائلين وهو ما تعاني منه العديد من مدننا العربية.

وبالتالي تكمن إشكالية البحث في استغلال هذه المواقع المهمة في توطين المشروعات الصغيرة ولكن بشكل حضاري يحقق المنفعة للبائع والجمهور والمنطقة على حد سواء دون تعدي أي منهم على الآخر في إطار من المنافع المتبادلة والمصالح المشتركة.

لأنه إن لم تقنن هذه الأماكن وتوضع الضوابط والاشتراطات لاستغلالها اقتصادياً وتُوفر لها الخدمات اللازمة بشكل مخطط سيتم توفيرها بشكل عشوائي وإن لم تحسن الدولة استغلال هذه المواقع سيتم استغلالها من قبل الباعة بشكل سيئ.

II. أهداف البحث.

يهدف البحث إلى التعرف على مفهوم المشروعات الصغيرة وإبراز مدى مساهمتها في الاقتصاديات المحلية للمناطق والمجتمعات المحلية، بالإضافة الى إلقاء الضوء على الدور الذي تلعبة هذه المشروعات في توفير فرص العمل وبالتالي تقليص معدلات البطالة و من ثم الحد من الجريمة.

كما يهدف البحث بشكل أساسي إلى التوجيه لضرورة الإستغلال الجيد للمواقع المتميزة وخاصة القريبة من مناطق التجمعات الكبرى مثل المصالح الحكومية والجامعات والمدارس...إلخ، وتوفير المشروعات الصغيرة التجارية والخدمية بشكل مخطط لأن البديل لذلك هو اللجوء الى توفيرها بشكل عشوائي من قبل الباعة إن لم تتولى الإدارات المحلية هذه المهمة.

١- مفهوم المشروعات الصغيرة.

١-١ تعريف المشروع الصغير:

يعرف المشروع الصغير أنه استثمار فردي أو جماعي صغير يوجه لإنتاج سلعة أو تقديم خدمة أو تجارة بغرض تحقيق عائد شخصي وهو الربح وأيضا عائد إجتماعي يعود على المجتمع بالنفع ويمكن للأفراد العاديين القيام به اعتماداً على تمويلهم الذاتي أو من خلال القروض. (الصندوق الإجتماعي للتنمية)

وإقامة مشروع صغير لا يحتاج إلى رأسمال كبير أو عدد كبير من العمالة أو تنظيمات ونظم إدارية وفنية معقدة أو تكنولوجيا ذات آلية تفوق المتاح.

وبالتالي فهو مشروع لا يعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام ، فالحرفية هي الأساس في قيامه ، ولا يوجد انفصال بين الملكية والإدارة (فصاحب المشروع هو الذي يديره) كما تتميز منتجاته بالبساطة والمحلية ، وهدفه هو تغطية البيئة المحلية باحتياجاتها.

١-٢ أنواع المشروعات الصغيرة من حيث النشاط.

١-٢-١ إنتاجية:

أساسها **التحويل**: بمعني تحويل خامة إلى منتج نهائي أو وسيط ، و**القيمة المضافة**: بمعنى زيادة قيمة المخرجات (الناتج) عن المدخلات (عناصر الإنتاج) ، و**التماثل** بمعنى تطابق كل مواصفات الوحدات المنتجة

١-٢-٢ خدمية:

أساسها القيام نيابة عن العميل بخدمة كان سيقوم بها بنفسه أو لا يستطيع القيام بها بنفسه مثل (إصلاح السيارات - إصلاح الكاوتش - خدمات مكتب كمبيوتر- خدمات سياحية.....إلخ).

١-٢-٣ تجارية:

المشروعات التي تقوم بشراء سلعة مصنعة أو عدة سلع مختلفة وإعادة بيعها لتحقيق ربح سواء في شكل تجارة جملة أو تجزئة ، ومن ثم إعادة استثمار الربح. (ماهر حسن المحروق، أيهاب مقابله، ٢٠٠٦)

١-٣ أنواع المشروعات الصغيرة من حيث الحجم.

١-٣-١ صغيرة:

لها مكان ثابت وأوراق رسمية ورأسمال يتراوح بين ١٠ آلاف و ٥٠ ألف جنيها وعمالة في حدود ٥ أفراد.

١-٣-٢ صغيرة جدا:

لها مكان ثابت وأوراق رسمية ورأسمال يتراوح بين ٥ آلاف و ١٠ آلاف جنيها وعمالة في حدود فردين.

١-٣-٣ متناهية الصغر:

ليس لها مكان ثابت في أغلب الأحوال ويقوم بها فرد واحد هو صاحب المشروع ، ولا يتجاوز رأس المال ٥ آلاف جنيها وغالبا ما يكون لها حد أدني من الأوراق الرسمية. (جمعية الرعاية المتكاملة المركزية)

٢- الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في توفير فرص العمل والحد من البطالة.

تُعد المشروعات الصغيرة بأنواعها المختلفة وأنشطتها المتعددة وأحجامها المتفاوتة – سالفة الذكر– واحدة من أهم مجالات توفير فرص العمل وخاصة للشباب – وبصفة خاصة عندما تتدخل الدولة والجهات المانحة الداخلية والخارجية في المشاركة في تقديم الحوافز المادية و الاستثمارية لمثل تلك المشروعات من قروض أو منح أو هبات أو إعفاءات ضريبية أو توفير أماكن ومحال ومعارض موسمية أو ثابتة لإقامة تلك المشروعات، حيث تعمل تلك المشروعات على توفير فرص عمل للعديد من الفئات ، وبصفة خاصة الشباب والإناث والنازحين من المناطق الريفية غير المؤهّلين للانضمام إلى المشروعات الكبيرة والقطاع المُنظّم بصفة عامة بالإضافة إلى تحقيق فوائد اجتماعية من خلال دورها في توفير فرص عمل للمرأة المعيلة وربما لبعض الفئات من ذوي الإعاقة ، وبالتالي لا تعمل المشروعات الصغيرة على توفير فرص عمل فحسب ولكن تعمل على تحويل جزء من قوة المجتمع المعطلة – من خلال توفير فرص عمل لذوي الاعاقة – إلى قوة عمل فعالة وفاعله في نطاقها المجتمعي المحيط.

كما أن المشروعات الصغيرة – خاصة الصناعية والحرفية منها – تستخدم فنوناً إنتاجية بسيطة نسبياً تتميّز بارتفاع كثافة العمل، وبالتالي فهي إلى جانب كونها تعمل على خلق فرص عمل ، فهي تمتص جزءاً من البطالة وتعمل في ذات الوقت على الحد من الطلب المتزايد على الوظائف الحكومية سواء في قطاعات الدولة وأجهزتها الإدارية – والتي تتسم عادة بالترهل – أو أنشطها الاقتصادية من مصانع وشركات – والتي

تتسم عادة بالتكدس– مما يساعد الدول التي تعانى من وفرة العمل وندرة رأس المال على مواجهة مشكلة البطالة دون تكبّد تكاليف رأسمالية عالية.

وقد فطنت الدول المتقدمة إلى أهمية المشروعات الصغيرة فقد أصبحت الصناعات الصغيرة اليابانية تستوعب حوالي ٨٤% من العمالة اليابانية الصناعية وتساهم بحوالي ٥٢% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني وفي إيطاليا ٢ مليون و ٣٠٠ ألف مشروع فردي صغير ، كما أن المشروعات الصغيرة في الولايات المتحدة الآمريكية تستوعب حوالي ٧٠% من قوة العمل الأمريكية. وفي دراسة عن دول الاتحاد الأوربي، تبين أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفر حوالي ٧٠ % من فرص العمل بدول الاتحاد.(عاصم عبد النبي أحمد البندي ، ٢٠١٢)

٣- مساهمة المشروعات الصغيرة في الاقتصاديات المحلية.

مقومات الاقتصاد المحلي تتمثل في عدد من العناصر والتي يُعد من أهمها الخامات المحلية والعمالة المحلية ورأس المال المحلي والتقنيات المحلية ، وتعتبر المشروعات الصغيرة هي الأكثر قدرة على تنمية الاقتصاديات المحلية وذلك من خلال العمل على تحقيق الاستفادة القصوى من كل عنصر من هذه العناصر ، **فالبنسبة للخامات المحلية:** فتعتبر المشروعات الصغيرة هي الأكثر قدرة على استخدام الخامات محلية الصنع والتي تتسم عادة بجودة متوسطة إلى منخفضة والتي لا ترغب عادة الصناعات الكبيرة في استخدامها ، وبالتالي فإن إدخالها كمواد خام في المشروعات الصغيرة يقلل من الهدر الحاصل في الموارد المحلية والتي لا تستخدم في الصناعات الكبرى ويحقق قيمة مضافة على المستوى المحلي.

أما **بالنسبة للعمالة المحلية:** فعادة ما تتسم المشروعات الصغيرة بأن النسبة الغالبة من فرص العمل التي توفرها تكون من نصيب العمالة المحلية ، وذلك لعدة أسباب ، أهمها أن صغر حجم هذه المشروعات وقلة عدد العمالة وانخفاض رأس المال وبالتالي محدودية العائد من المشروع لا يسمح لكل من صاحب العمل أو العاملين بالمشروع بتحمل تكاليف الانتقال ، كما أنه في مشروعات معينة والتي تأخذ الطابع الحرفي أو التراثي المميز لمنطقة معينة لا تتوفر العمالة الفنية الماهرة والمتخصصة إلا في إطار النطاق المحلي المحيط، هذا بالإضافة إلى أن تشغيل الأيدي العاملة المحلية داخل إطارها المحلي يمثل هدفاً من أهداف التنمية وخاصة في الدول النامية وهو ما تدعمة حكومات تلك الدول للحفاظ على معدلات الهجرة الداخلية منخفضة...إلى غير ذلك من العوامل التي تدعم تشغيل الأيدي العاملة المحلية من قبل المشروعات الصغيرة ومن هنا تلعب المشروعات الصغيرة دورها المنوط بها في تنمية الاقتصاد المحلي.

أما **بالنسبة لرأس المال المحلي:** فنظراً لصغر حجم المشروعات الصغيرة وما يترتب عليه من انخفاض حجم رأس المال اللازم لقيامها ، وانخفاض نسبة المخاطرة المترتبة عليها وقلة عدد العمالة اللازمة وازدياد فرصة

تحقيق المكاسب ومحدودية الخبرات اللازمة لإدارة وتشغيل المشروع ، مما يشجع رأس المال المحلي على الاستثمار في مثل هذه المشروعات وهو ما يساعد في تنمية المدخرات المحلية وإنماء رأس المال المحلي.
والعائد على الاقتصاد المحلي ومن ثم القومي من وراء تنمية رأس المال المحلي متعدد الجوانب حيث يعنى ذلك ترشيد الاستهلاك أولاً، كما يعنى كبح جماح التضخم ثانياً وأيضا فهو يوفر الاستثمارات المحلية اللازمة للأنشطة الجديدة.(عاصم عبد النبي أحمد البندي ، ٢٠١٢)
أما **بالنسبة للتقنيات المحلية**: فتعمل المشروعات الصغيرة على تنمية التقنيات المحلية المستخدمة في تصنيع المنتجات وبيع السلع وتقديم الخدمات بل وتعمل على إكسابها لأجيال جديدة من العمال ، حيث أن المشروعات الصغيرة لا تساهم فقط في توفير فرص العمل الحقيقية المنتجة للعمالة الماهرة والمدربة، بل تتمتع بميزة إضافية تتمثل في قدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة لسببين:الأول:انخفاض نسبة المخاطرة، والثاني، هو وجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات وإكساب الخبرات وهو ذلك النوع من التدريب الذي لا تسمح به المشروعات الكبيرة.
ومن خلال هذا الدول الذي تلعبة المشروعات الصغيرة في كل عنصر من عناصر الاقتصاد المحلي وما توفره من إمكانات وما تقدمة من محفزات يمكن الجزم بالدور الكبير الذي يمكن أن تساهم به تلك المشروعات في تنمية الاقتصاديات المحلية بشكل خاص والاقتصاد القومي بشكل عام.

٤- الموقع المكاني كمورد رئيسي لبعض المشروعات الصغيرة.

يعتبر الموقع المكاني بالنسبة لبعض المشروعات الصغيرة أو المتناهية الصغر من أهم الموارد مثله مثل الموارد المالية والبشرية ، إن لم يكن أهمها على الإطلاق وهذا يكون بشكل خاص بالنسبة للمشروعات ذات الطبيعة التجارية والخدمية، وهذا ما يفسر تواجد مكاتب خدمات الكمبيوتر والطباعة والنسخ والترجمة بجوار المدارس والجامعات والمعاهد، وتواجد أكشاك بيع المشروبات والجرائد على أرصفة الطرق وتواجد المطاعم والكافيتريات بالميادين وبالقرب من المصالح والهيئات الحكومية، وذلك بسبب توفر أعداد كبيرة من مرتادي الخدمة وطالبيها، بعكس المشروعات الإنتاجية والتي لا تحتاج الى موقع متميز بقدر احتياجها الى موقع قريب من الخامات اللازمة لقيامها.
وبالتالي فإن البحث يتعرض بشكل أكبر لهذه المشروعات التي تحتاج الى مواقع متميزة قريبة من الطرق الرئيسية والميادين والمصالح الحكومية والجامعات والمدارس والمناطق الترفيهية والمتنزهات والتي يرتادها أعداد كبيرة من السكان وذلك لعدة أسباب يمكن إجمالها فيما يلي:-

- عدم توفير الخدمات اللازمة لهذه المناطق والأماكن بشكل مخطط ، يستدعي بشكل غير مباشر توفيرها بطريقة عشوائية تشوة الشكل الحضاري للمنطقة وتسبب لها العديد من المشكلات.

- عدم توفير أنشطة مرتبطة بالوظيفة الرئيسية للمنطقة في صورة مشروعات صغيرة يجلب إلى المنطقة أنشطة دخيلة تزيد من حدة المشاكل العمرانية بها.
- سيطرة الأجهزة التخطيطية المسئولة عن هذه المناطق على توفير الأنشطة من حيث النوع والكم والحجم من خلال فرض القواعد والاشتراطات والضوابط التخطيطية والبنائية والتنظيمية يضمن تكامل هذه المشروعات وجدواها الإقتصادية واستمراريتها وعدم تعرضها للركود أو طغيان بعض الأنشطة على الأخرى أو إعاقتها للنشاط الرئيسي للمنطقة.

٥- الباعة الجائلين تطبيق غير حضاري للمشروعات الصغيرة.

البائع المتجول ما هو إلا نموذج للمشروع الصغير أو متناهي الصغر ولكنه نموذج غير حضاري يتواجد في الزمان والمكان غير المناسبين من الناحية التخطيطية وإن كان مناسباً من وجهة نظره أو من وجهة نظر الجمهور (الزبائن) من الناحية التجارية، فهم ينشطون في الغالب في أوقات الذروة حيث ازدحام الطرق وارتباك المرور وتكدس وسائل النقل في الميادين، فيزيدون الأمور تعقيداً ويحولون الطرق والميادين والأرصفة من وضعها السيئ إلى وضع أسوأ بالإضافة إلى تسببهم في تراكم أكوام القمامة بالطرق والميادين ، إلا أن الإقبال الشديد على عمليات الشراء من هؤلاء الباعة يترجم بشكل غير مباشر مدى إحتياج المترددين على هذه المناطق لهذه السلع والخدمات التي يقدمها هؤلاء الباعة ، ولكن عدم توفيرها بشكل مخطط وبإسلوب حضاري سمح لهؤلاء الباعة بتوفيرها بشكل عشوائي واضطر المواطنين على الإقبال عليها بشكل غير منظم – على الرغم من عدم رضا المواطنين في كثير من الأحيان عن إجراء مثل هذه العمليات التجارية – مما أنتج هذه المنظومة الخارجة عن إطار القانون والأساليب التخطيطية المتبعة بل والنسق الحضاري المنظم.

والأشكال (١) ، (٢) ، (٣) ، (٤) توضح سلبيات ظاهرة الباعة الجائلين في مدينة القاهرة – جمهورية مصر العربية.

شكل (١) تآكل الأرصفة وسير المشاه وسط الشارع
http://www.elmehwartv.com/

شكل (٢) التكدس المروري بسبب الباعة الجائلين
http://www.almasryalyoum.com/news/details/٤٦٣٠٥٣

شكل (٣) الباعة يفترشون أحد أكبر ميادين القاهرة
http://www.youm٧.com/story/٢٠١٤/٨/٢٩/

شكل (٤) إقبال الجمهور على الباعة الجائلين
http://new.elfagr.org/Detail.aspx?nwsId=٦٨٧٢٦١

٦- دور التخطيط العمراني في ايجاد حلول مبتكرة لتوطين المشروعات الصغيرة.

تبرز أهمية التخطيط العمراني في التوفيق بين الإحتياجات المطلوبة والمسطحات المتوفره والمواقع المناسبة، فعندما تتوفر المساحات الأرضية في الميادين الواسعة أو على الأرصفة الفسيحة أو بجوار الجامعات والمدارس والمصالح والحكومة وغيرها من المناطق والإستعمالات والأنشطة التي يرتادها الجمهور بأعداد كثيفة ، فعند إذن يمكن إقامة المشروعات الصغيرة التي توفر الخدمات لهذه المناطق في صورة أكشاك ثابتة بأشكال جمالية تتناغم مع المكان وتتكامل مع عناصره وأثاثة من أعمدة إنارة وجلسات وسلات مهملات وتبليطات وأشجار...إلخ، كما يوضح الشكلين (٥) ، (٦).

شكل (٥) المشروعات الصغيرة علي هيئة أكشاك ثابتة في الميادين
http://wain.me/travel/٢٤١٣

شكل (٦) المشروعات الصغيرة عي هيئة أكشاك ثابتة على الأرصفة الفسيحة وممرات المشاه المتسعة
http://assawsana.com/portal/pages.php?newsid=١٨٧٦٤١

أما في حالة عدم توفر المسطحات الأرضية الفسيحة التي يمكن معها توفير الخدمات اللازمة لهذه المناطق والأنشطة في صورة مشروعات صغيرة يجب التفكير في أساليب جديدة لتوفير هذه الخدمات ومن هذه

الأساليب اللجوء إلى توفير هذه الخدمات في صورة أحجام صغيرة تحتل مسطحات قليلة على الأرصفة وممرات المشاة كما يوضح الشكل رقم (٧).

شكل (٧) أكشاك ذات أحجام صغيرة تتلائم مع المسطحات القليلة المتوفرة على الأرصفة وممرات المشاه

http://kbaary.com/?p=٩٠٢

أما في حالة عدم توفر مسطحات أرضية من الأساس نظراً لقلتها أو لاستغلالها بشكل كامل في أوقات الذروة في استيعاب حركة المشاه أو لأن هذه الأنشطة قد تسبب ازدحام أو ارتباكات مرورية لقربها من طرق المرور الآلي أو للإستفادة بهذه المسطحات الأرضية كمناطق خضراء ومفتوحة فيمكن توفير هذه الخدمات في صورة مشروعات صغيرة أسفل الميادين والأرصفة وممرات المشاه من خلال توفير منافذ للنزول إلى هذه الأماكن والصعود منها بحيث تتم عمليات العرض والبيع والشراء داخل ممرات أو أنفاق أسفل سطح الأرض تتراص فيها المحلات والأكشاك على الجانبين.

وعلى الرغم من أن هذه الطريقة قد تكون مكلفة نسبياً إلا أن لها العديد من المميزات والتي منها عدم إشغال المسطحات الأرضية بأية أنشطة أو استعمالات تسبب ازدحام أو مشاكل من أية نوع ، بالإضافة إلى الإستفادة من المساحة الواحدة بشكل مزدوج حيث يكون للموقع الواحد استعمالين أحدهما فوق الأرض والآخر تحت الأرض ، كما أن هذه الطريقة توفر مسطحات كبيرة قد لا تتوفر بأي حال من الأحوال إذا تم وضع هذه المشروعات فوق سطح الأرض فمثلاً طرق المرور الآلي والجزر والأرصفة بكامل مسطحاتها وحرم الطرق والدوارات الموجودة وسط الطرق وغيرها من الأماكن التي لا يمكن إقامة أية أنشطة عليها فوق سطح الأرض يمكن أن تستغل بكامل مساحتها تحت سطح الأرض.

والأشكال (٨) ، (٩) توضح نماذج للأسواق التجارية والمحال الصغيرة التي صممت تحت سطح الأرض أسفل الأرصفة والطرق بالعاصمة الصينية بكين ، ومدينة الدار البيضاء بالمملكة المغربية.

شكل (٨) سوق تجاري تحت سطح الأرض بالعاصمة الصينية بكين والمداخل والمخارج المؤدية إليه

http://achina٢٦.blogspot.com/٢٠١٣/٠٥/blog-post_٣٣٢.html

شكل (٩) مجموعة محالات تجارية تحت سطح الأرض بمدينة الدار البيضاء بالمغرب والمدخل المؤدي إليها

Google earth

وفي حالات أخرى قد تكون المشروعات الصغيرة موسمية تتواجد في الأعياد بجوار المتنزهات والحدائق ومدن الألعاب ، وتتواجد في الصيف على الشواطئ وأماكن التصييف وتتواجد خلال السنة الدراسية بجوار الجامعات والمدارس ، أو أن طبيعة المشروع تعتمد على الإنتقال من مكان لآخر ، وفي هذه الحالة فإن أنسب وسيلة لإقامة هذه المشروعات هي المحال والأكشاك المتحركة وغير الثابتة نظراً لسهولة الإنتقال بها من مكان لآخر. والشكل (١٠) يوضح نماذج لهذه المحال والأكشاك بأشكال وأحجام مختلفة.

شكل (١٠) نماذج مختلفة الأشكال والأحجام من المحال والأكشاك المتحركة

http://wain.me/design/٦٦٨٤

٧- نماذج لأحد المشروعات الصغيرة التي اعتمدت في نجاحها على الموقع المناسب.

٧-١ مشروع بائعوا السواك في الحرم المكي.

هو عبارة عن مشروع مجمع أكشاك السواك الضماني بجوار الحرم المكي الشريف بمنطقة الغزة، والذي أنجزته وزارة الشئون الإجتماعية بمتابعة وكالة الضمان الاجتماعي للأسر المنتجة والمشاريع الإنتاجية. وجاء ذلك بعد دراسة لمستفيدي الضمان من باعة السواك بساحات الحرم، حيث تم عمل أكشاك لتكون واجهة حضارية لزوار بيت الله العتيق وللإستفادة القصوى من ارتباط المشروع بالموقع كان من غير المناسب إقتصادياً نقلة إلى مكان آخر لأن نقله يؤدي إلى إهدار مورد هام من موارد المشروع وهو ارتباط نشاط المشروع بموقع بيت الله الحرام وخاصة في موسم الحج، وتم مد يد العون لهؤلاء الباعة بحيث يكونوا منتجين ومعتمدين على أنفسهم في إعالة أسرهم بما يضمن لهم العيش الكريم والتنظيم المناسب بعيداً عن العشوائية. ومن خلال عمل الدراسات المتخصصة وتحديد الحالات المستحقة تم مساعدة هذه الفئة بالشكل المناسب حيث تم تحديد موقع حي الغزة بجوار الحرم المكي والذي تم تحديده من قبل لجنة مشكلة من الإمارة وأمانة العاصمة المقدسة والضمان الإجتماعي لتحديد موقع البناء للأكشاك وبموافقة أمير منطقة مكة المكرمة، حيث تم عمل الأكشاك بالإتفاق مع إحدى الشركات المتخصصة الشهيرة في تنفيذ النماذج الخاصة بها، وتم إيصال التيار الكهربائي لجميع الأكشاك، والبالغ عددها ٢٥ كشكاً بجوار بعضها البعض وتم إشغالها جميعاً من قبل مستفيدي الضمان الاجتماعي بالعاصمة المقدسة. ويتابع مكتب الضمان الاجتماعي العمل بالأكشاك والإشراف عليها ميدانياً، بينما يلتزم المستفيد بمجموعة الضوابط التي تم تحديدها له لإقامة المشروع وفي حالة عدم إلتزام المستفيد بالشروط يحق للمكتب سحب الكشك من المستفيد.

حيث أنه في السابق كان الخيار الوحيد أمام بائعي السواك هو الرصيف لعرض هذه البضاعة رغم الأضرار الصحية الناتجة عن ذلك، أما الآن فيتم تسويقه بطريقة حضارية لتمكين البائعين من مزاولة البيع بعيداً عن

الافتراش، وذلك يهدف إلى الرفع من مستوى المواطن على عدة أصعدة، سواء الإجتماعي والثقافي والصحي أوالاقتصادي أيضاً، ودعم الحياة الأسرية لتزيد قوتها وتماسكها واستقرارها وتعاون أفرادها بين بعضهم البعض مع توفير الضمانات الاجتماعية اللازمة لأفرادها، بالإضافة الى تحسين الصورة الجمالية والحضارية للمنطقة.

شكل (١١) إفتراش بائعوا السواك للأرصفة (قبل)
http://shaqra٣.net/vb/showthread.php?t=٧٦٠٧٦

شكل (١٢) نقل الباعة إلى الأكشاك المخصصة (بعد)
http://www.slaati.com/٢٠١٣/٠٣/٢٠/p٢٤٩٩٢.html

٨- دور الإدارات المحلية في توفير المواقع المناسبة لإقامة المشروعات الصغيرة.

يتمثل دور البلديات والجهات المسئولة عن التنمية المحلية للمناطق في حصر الأماكن التي تتميز بإمكانات موقعية متميزة ومسطحات غير مستغلة بمساحات مناسبة ومن ثم تحديد احتياجاتها من الأنشطة سواء التجارية أو الخدمية والتي تتناسب مع الوظيفة الرئيسية للمنطقة ، فالأنشطة المطلوبة للأماكن المحيطة بمناطق الجامعات والمعاهد والمدارس تختلف عن الأنشطة المطلوبة بمناطق الوزارات والمصالح والهيئات الحكومية تختلف عن الأنشطة المطلوبة بمناطق الترفيه والحدائق والمتنزهات وهي بدورها تختلف عن الأنشطة المطلوبة على جانبي الطرق وبالميادين والعقد المرورية الرئيسية.

ومن ثم يبرز دور الإدارات المحلية في خلق توائمات بين أفضل المواقع لأنسب المشروعات مع توفير دراسات الجدوى لها وطرحها في صورة مشروعات صغيرة ومتناهية الصغر على الشباب وصغار المستثمرين مع توفير حزمة من البدائل التمويلية التي تتناسب مع إمكانات المستثمر المادية وحجم المشروع ونوعه سواء كانت قروض حسنة أو حق انتفاع أو إعانات أو دعم مادي أو عيني....إلخ.

وبهذه الطريقة يتم توفير مجموعة من المشروعات الصغيره والمتناهية الصغر في أماكن مختلفة حسب توفر المواقع المتميزة والأنشطة الجاذبة والأعداد المناسبة من المخدومين ، وبالتالي يتم توفير مجموعة من الفرص الي تعمل على استقطاب الأيدي العاملة وتقلل من معدلات البطالة مما ينعكس على خفض معدلات الجريمة هذا بشكل مباشر ، وبشكل غير مباشر تعمل هذه المشروعات على عدم إتاحة الفرصة لتوطن الأنشطة العشوائية والإستعمالات الدخيلة والباعة الجائلين.

٩- النتائج والتوصيات.

- المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر نظراً لقلة رأس المال اللازم لقيامها وانخفاض مستوى التقنية المستخدم بها وإمكانية اعتمادها على أي عدد من الأيدي العاملة وسرعة تحقيق الربح وقلة المخاطر ومرونة حجم المشروع فهي من أنسب المشروعات الإقتصادية في ظل الركود الإقتصادي القائم وزيادة معدلات التضخم وقلة فرص العمل وكثرة الأيدي العاملة وزيادة معدلات البطالة.
- المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر إذا ما أُقيمت وفق مناهج وأساليب تخطيطة سليمة ودراسات لجدواها الإقتصادية وتقييم لمستوى آدائها وطبقاً لشكل ونسق حضاري موحد ومنظم فهي من أنجح وأسرع وأنجع وسائل القضاء على الأسواق العشوائية ومحاربة الباعة الجائلين ومقاومة الإستعمالات الدخيلة.
- المشروعات الصغير والمتناهية الصغر والمتمثلة في الأكشاك المتنقلة والثابتة والتي تؤدي وظائف تجارية وخدمية تعتبر من أسهل الطرق وأكثرها مرونة لتوفير الخدمات اللازمة لمناطق واستعمالات وأنشطة معينة وان لم تتوفر المسطحات الكافية.
- المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتمثلة في الأكشاك التجارية تشكل إغناء لتجربة التسوق، بالإضافة إلى كونها رافداً مادياً إضافياً لعوائد المراكز التجارية، حيث تشكل أفضل استثمار للمناطق العامة من ممرات وساحات وميادين.
- ضرورة قيام البلديات بعمل حصر دقيق للمواقع ذات الميزات النسبية ومسطحاتها والأنشطة الإقتصادية والمشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر التي تتناسب معها وطرحها على الشباب حديثي التخرج، مع ضرورة دعمهم مادياً وعينياً بالإضافة إلى توفير حزمة من السبل التمويلية المتنوعة والتي تتناسب مع إمكانات الشباب ونوع المشروع وحجمة.
- ضرورة البدء أولاً بتقنين أوضاع الباعة الجائلين والأسواق والبسط العشوائية القابلة للتقنين وتحويلها من مظهرها العشوائي إلى مظهر حضاري منظم ، ثم التثنية بتنمية المواقع ذات الميزات النسبية المرتفعة قبل أن تمتد إليها يد التخريب وتصل إليها جحافل الباعة الجائلين وتُحتل من قبل المتسولين والخارجين عن القانون.
- ضرورة متابعة تطبيق الاشتراطات والضوابط والقواعد التنظيمية التي تفرضها الإدارات المحلية على هذه المناطق وتنفيذها بكل حزم ومعاقبة المخالفين ، لأن التهاون في تطبيقها قد يحولها إلى سويقات عشوائية.
- محاولة الإستفادة من هذه المشروعات سياحياً وتسويقياً من خلال صبغها بالطابع العمراني المميز للمنطقة وخاصة في المناطق السياحية والأثرية ومن خلال مشاركتها في المهرجانات والإحتفالات والأعياد الوطنية من خلال توظيفها في صورة بازارات وأكشاك لبيع التحف والهدايا التذكارية.

المراجع.

أولاً: المراجع العربية

١- الصندوق الإجتماعي للتنمية ، تقرير ريادة الأعمال وثقافة العمل الحر ، رئاسة مجلس الوزارء ، القاهرة – مصر.

٢- جمعية الرعاية المتكاملة المركزية ، أساسيات إدارة المشروعات الصغيرة ، القاهرة – مصر.

٣- عاصم عبد النبي أحمد البندي ، المشروعات الصغيرة وأثرها في التنمية الاقتصادية مصر أنموذجاً ، العدد المزدوج الحادي والثاني عشر ، مجلة الاكاديمية العربية في الدنمارك ، ٢٠١٢.

٤- قانون ١٤١ لسنة ٢٠٠٤ بإصدار قانون تنمية المنشآت الصغيرة.

٥- ماهر حسن المحروق وإيهاب مقابله ، المشروعات الصغيرة والمتوسطة "أهميتها ومعوقاتها" ، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، جبل عمان – الأردن ، ايار ٢٠٠٦.

ثانياً: المواقع الإلكترونية

٦- http://www.monofeya.gov.eg/HaykalTanzemy/mashroat/projectm/MINI/default.aspx

٧- http://www.almasryalyoum.com/news/details/٤٦٣٠٥٣

٨- http://www.elmehwartv.com/

٩- http://www.youm٧.com/story/٢٠١٤/٨/٢٩/

١٠- http://new.elfagr.org/Detail.aspx?nwsId=٦٨٧٢٦١

١١- http://wain.me/travel/٢٤١٣

١٢- http://assawsana.com/portal/pages.php?newsid=١٨٧٦٤١

١٣- http://kbaary.com/?p=٩٠٢

١٤- http://achina٢٦.blogspot.com/٢٠١٣/٠٥/blog-post_٣٣٢.html

١٥- Google earth

١٦- http://wain.me/design/٦٦٨٤

١٧- http://shaqra٣.net/vb/showthread.php?t=٧٦٠٧٦

١٨- http://www.slaati.com/٢٠١٣/٠٣/٢٠/p٢٤٩٩٢.html